مجلة التربوي
Journal of Educational
ISSN: 2011- 421X
Arcif Q3

معامل التأثير العربي 1.5
العدد 20

مجلة التربوي
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية
جامعة المرقب

العدد العشرون
يناير 2022م

هيئـــة تحريـر
مجلة التربوي

- **المجلة ترحب بما يرد عليها من أبحاث وعلى استعداد لنشرها بعد التحكيم .**
- **المجلة تحترم كل الاحترام آراء المحكمين وتعمل بمقتضاها .**
- **كافة الآراء والأفكار المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تتحمل المجلة تبعاتها .**
- **يتحمل الباحث مسؤولية الأمانة العلمية وهو المسؤول عما ينشر له .**
- **البحوث المقدمة للنشر لا ترد لأصحابها نشرت أو لم تنشر .**

(حقوق الطبع محفوظة للكلية)

مجـلة الـتربـوي
Journal of Educational
ISSN: 2011- 421X
Arcif Q3

معامل التأثير العربي 1.5
العدد 20

ضوابط النشر:

يشترط في البحوث العلمية المقدمة للنشر أن يراعى فيها ما يأتي :

- أصول البحث العلمي وقواعده .
- ألا تكون المادة العلمية قد سبق نشرها أو كانت جزءا من رسالة علمية .
- يرفق بالبحث تزكية لغوية وفق أنموذج معد .
- تعدل البحوث المقبولة وتصحح وفق ما يراه المحكمون .
- التزام الباحث بالضوابط التي وضعتها المجلة من عدد الصفحات ، ونوع الخط ورقمه ، والفترات الزمنية الممنوحة للتعديل ، وما يستجد من ضوابط تضعها المجلة مستقبلا .

تنبيهات :

- للمجلة الحق في تعديل البحث أو طلب تعديله أو رفضه .
- يخضع البحث في النشر لأولويات المجلة وسياستها .
- البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ، ولا تعبر عن وجهة نظر المجلة .

Information for authors

1- Authors of the articles being accepted are required to respect the regulations and the rules of the scientific research.
2- The research articles or manuscripts should be original and have not been published previously. Materials that are currently being considered by another journal or is a part of scientific dissertation are requested not to be submitted.
3- The research articles should be approved by a linguistic reviewer.
4- All research articles in the journal undergo rigorous peer review based on initial editor screening.
5- All authors are requested to follow the regulations of publication in the template paper prepared by the editorial board of the journal.

Attention

1- The editor reserves the right to make any necessary changes in the papers, or request the author to do so, or reject the paper submitted.
2- The research articles undergo to the policy of the editorial board regarding the priority of publication.
3- The published articles represent only the authors' viewpoints.

مجـلة الـتربـوي
Journal of Educational
ISSN: 2011- 421X
Arcif Q3

معامل التأثير العربي 1.5
العدد 20

المؤسسات التعليمية ودورها في الوقاية من الانحراف والجريمة

بنور ميلاد عمر العماري
قسم الفلسفة وعلم الاجتماع / كلية التربية – الخمس
alammari@elmergib.edu.ly

مُقَدِّمَة :

تعد المؤسسة التعليمية ذلك المجتمع المنظم الكبير بعد الأسرة ، الذي يمضي فيه الفرد معظم وقته ومرحلة أساسية وطويلة من عمره ، يتلقى في ظله العلوم المختلفة التي يجب أن تساعده على رسم طريقه في الحياة ، ويصادف تشعب العلاقات والسلوك مع أفراد آخرين ، ويشكل له حقل اختبار لقدراته وإمكاناته ، ويتعرف إلى القوة التي تسود العالم الخارجي والتي تفرض عليه أوضاعاً جديدة لم يألفها من قبل في أسرته ، كما تلعب المؤسسة التعليمية دوراً هاماً في تشكيل شخصية الفرد وتوجيه سلوكه ، ووقايته من الانحراف والجريمة ، فهي تمثل المكـــان الذي تصقل فيه شخصيته ، ويتـــم فيها تزويده بالخبرات الحياتية المختلفـــة ، وتـــزويـــده بالقـــدرات الخـــاصـــة لمـــواجهـــة الحـــيـــاة ومشـــــاكـــلـهـــا بشـــكـــل إيجابي ، فالمؤسسة التعليمية تتحمل مسؤولية جسيمة أمام المجتمع في تحصين النشء ووقايتهم من أي انحراف أو سلوك إجرامي ، من خلال ضبط سلوكهم على الاحترام والتقيد بالقيم والمثل والمعتقدات والأخلاقيات والنظم والقوانين المعمول بها فيه ، ويعدُّ التعليم بكافة مؤسساته ، وكوادره التعليمية ومناهجه التربوية المتفاعلة مع حاجات النشء المعاصرة ومتطلباته المتنامية من أهم الضروريات الاجتماعية التي توفر للمجتمع حاجاته الضرورية والتي من أبرزها : توفير الأمن والاستقرار ، من هنا تظهر أهمية المؤسسة التعليمية في دورها الوقائي لرصد أعراض الانحراف والجريمة المبكرة وتشخيص بعض بوادر السلوك والتصرفات غير السوية التي تصدر عن الطالب من خلال مسيرته التعليمية وعلاقاته الجديدة في بيئته الجديدة . لذلك فإنَّ المؤسسة التعليمية مطالبة بالتصدي لمواجهة هذه البوادر السلوكية غير السوية ومحاولة تطويقها بشكل أو بآخر قبل استفحال آثارها وتبلور مضاعفاتها وتعذر معالجتها .

ونظراً لأهمية دور المؤسسات التعليمية في الوقاية من الانحراف والجريمة فقد رأى الباحث القيام بهذه الدراسة حول هذا الموضوع .

مشكلة الدراسة :

إن الدخول في عالم الانحراف والجريمة يحطم إرادة الفرد ، ويجعله يفقد كل القيم الدينية والأخلاقية ، ويتعطل عن عمله الوظيفي والتعليمي ممَّا يقلل إنتاجيته ، ونشاطه اجتماعياً واقتصادياً فالانحراف والجريمة مهما كان نوعهما يؤثران سلباً على المجتمع ، ويؤديان إلى تصدُّع النسيج الاجتماعي وتفكُّك الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد ، ممَّا يهيئ لاندثار الثوابت التي تقوم عليها المجتمعات المنظمة المتحضرة كالتضامن والتكافل الاجتماعي والمساواة والعدالة واحترام الحقوق والحريات ، واحترام القانون والقيم ، نهيك عن تكاليفهما الاقتصادية الباهظة ، حيث ترصد الأموال الطائلة والإمكانيات الضخمة لمكافحتهما (*)، وقد ورد في توصيات مؤتمر الأمم المتحدة التاسع " بأن الجريمة أصبحت مشكلة رئيسية ذات أبعاد وطنية ودولية تعوق التنمية السياسية ،والاقتصادية والاجتماعية ، والثقافية ويمكن أن تشكل تهديداً للأمن والاستقرار الداخليين للدولة وأمن مواطنيها " . ([1]) ، كما أنَّ الأمن والحفاظ عليه لم يعد مسؤولية الجهات الأمنية فقط بل أصبح وظيفة تشاركية وتكاملية بين كافة المؤسسات المجتمعية ، وواجب من الواجبات وضرورة من الضرورات للمحافظة على مجتمع يتمتع بأمن ورفاه وطمأنينة دائمة ، فالأمن الصحيح والشامل هو الأساس والمنطلق لكل مناشط الحياة وهو الأساس والمنطلق للتنمية والتطور وهو السلاح الفاعل في مواجهة الخوف وهو الصيانة لمنجزات الحاضر وهو الحامي بعد الله لتطلعات المستقبل ، وممَّا يؤكد ضرورة مساهمة المؤسسات التربوية والتعليمية في المنظومة الأمنية للدولة إدراك الجهات ذات العلاقة بالتلازم العضوي والوظيفي بين التعليم والأمن ، لأنَّ التعليم قادر من خلال بناء شخصيات الناشئة وصقلها بما يتوافق والقيم الاجتماعية والمدنية أن يشكل سداً منيعاً ضد الانحراف والجريمة وداعماً رئيساً للأمن والأمان في المجتمع ، لذا تسعى كافة المجتمعات الإنسانية إلى الاهتمام بالمؤسسات التربوية والتعليمية وذلك نظراً لما تشكله هذه المؤسسات من أهمية خاصة في دفع عملية التقدم الحضاري ، وتسهم في أمن واستقرار المجتمع وتماسك النسيج الاجتماعي فيه ، من خلال إسهامها في صيانة النشء من الوقوع في براثن الجريمة والوقاية من الانحراف ، وقد أكدت العديد من الدراسات على أهمية دور المؤسسات التربوية والتعليمية كمقوِّم أساسي

(*) ما نلاحظه اليوم من إمكانيات وأموال بأرقام عالية لدى وزارة الداخلية ورغم ذلك لم يتحقق الأمن للمجتمع الليبي بالكامل .
([1]) على محمد جعفر ، مكافحة الجريمة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1998 م ، ص 150

يعمل على ترابط المجتمعات واستقرارها وخير من يقوم بتعميق الوقاية من الانحراف والجريمة ، وذلك بما تمتلك من تأثير وقدرة على تنمية الوعي الاجتماعي وتوطيد الانسجام الداخلي لضمان حماية الأمن والسيادة والرخاء . من هنا تأتي أهمية تفعيل دور هذه المؤسسات بالمجتمع الليبي في الوقاية من الانحراف والجريمة ؛ لأنَّها أحد المؤسسات الأولية التي تحكم سلوك الأفراد وتوجه تصرفاتهم ، كما أنَّها تحفظ للمجتمع تجانسه وتماسكه وترابطه ، من خلال تربية أبناء المجتمع على القيم الفاضلة التي تحثُّ على الترابط والتماسك والتعاون والولاء للوطن ونبذ السلوكيات الإجرامية والانحرافية التي تُخلُّ بأمن واستقرار المجتمع ، ومن هذا المنطلق تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد ملامح الدور الوقائي للمؤسسات التربوية والتعليمية بالمجتمع في ظل التحديات المعاصرة التي يواجهها المجتمع الليبي ، والمتمثلة في التغيير الاجتماعي في كافة الأصعدة وتفاقم ظاهرة الانحراف والجريمة كماً ونوعاً ، فضلاً عن تزايدها سنة بعد أخرى، وعجز الأجهزة الأمنية في الحدَّ منها ، ممَّا يستوجب التركيز على دور مؤسسات المجتمع عامة والمؤسسات التربوية والتعليمية خاصة من خلال تربية النشء على القيم والأخلاق الفاضلة التي تكون حصناً ضد السلوكيات الإجرامية والانحرافية ، لذلك تظهر الحاجة لإجراء مثل هذه الدراسة ، ويمكن بلورة مشكلتها في العبارة الآتية (أهمية دور المؤسسات التربوية والتعليمية في الوقاية من الانحراف و الجريمة)

أهمية الدراسة :

تنبثق أهمية هذه الدراسة من حيوية وعصرية الموضوع وهو المؤسسات التعليمية ودورها في الوقاية من الانحراف والجريمة ، وكذلك حداثته وندرة تناوله في أدبيات الدراسات العلمية بعد التطورات الأخيرة في الأحداث المجتمعية المحيطة عالمياً وإقليمياً ومحلياً ، كما تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية البيئة التعليمية في تشكيل سلوك واتجاهات النشء ، فالمؤسسة التعليمية ، تعدُّ من أبرز المؤسسات المجتمعية الهامة التي تسهم بدرجة كبيرة في تقويم وبناء شخصية أفراد المجتمع ، من خلال دورها في عملية التنشئة الاجتماعية وتقويم سلوك المتعلمين من خلال غرس القيم الفاضلة وتقوية الوازع الديني في نفوسهم ، وتعريفهم بالطريق القويم والفضيلة ، وترجع أهمية دراسة دور المؤسسات التعليمية في الوقاية من الانحراف والجريمة إلى :

1ــ تكمن أهمية هذه الدراسة فيما تحدثه ظاهرة الانحراف والجريمة من آثار سلبية على المجتمع وما يترتب على ذلك من مشاكل اجتماعية غاية في الخطورة ، لأنَّها ترتبط بحياة المجتمع وتطوره ممَّا جعلها

تمثل هاجساً قوياً داخل المجتمع نتيجة لزيادة حجم الجرائم بمختلف أشكالها وأنماطها وخاصة في السنوات الأخيرة.

2ــ إنَّ العمل على تفعيل دور مؤسسات المجتمع والتي على رأسها المؤسسات التعليمية في الوقاية من الانحراف والجريمة سيسهم في التخفيف من حدَّتهما وعلاجهما والوقاية منهما في المستقبل ، وبالتالي توفير قدر من الأموال الطائلة التي يخسرها المجتمع جراء هذه الجرائم .

3ــ كما تستمدُّ الدراسة أهميتها من طبيعة وخصائص فئة النشء الذين يمثلون رجال المستقبل فهذه الفئة تعتبر طاقة بشرية هامة ومؤثرة في كيان المجتمع ، لذلك يجب السعي لدعم القيم الاجتماعية في نفوسهم وتعزيز انتمائهم للمجتمع ، وتكوين الوعي الإيجابي الذي يواجه به النشء الأفكار السلبية والهدامة ، وخير من يقوم بهذا الدور المؤسسات التعليمية .

4ــ يمكن أن تسهم هذه الدراسة في توجيه أنظار الجهات المسؤُلة في المجتمع وخاصة القائمين على المؤسسات التعليمية بأهمية دورها في تحصين أفراد المجتمع ضد السلوكيات الإجرامية والانحرافية في المستقبل ، وخاصة في هذا الوقت ، حيث تزايدت الأخطار والتحديات التي تواجه المجتمع الليبي .

5ــ يستفاد من هذه الدراسة من خلال ما ستوفره من معلومات عن دور المؤسسات التعليمية في الوقاية من الجريمة والانحراف ، وما تتوصل إليه من توصيات لمعالجة المعوقات التي تحد من فاعلية هذا الدور.

أهداف الدراسة :

من خلال ما تقدم في مُقَدِّمَة الدراسة وتحديد مشكلتها وبيان أهميتها فإنَّ هذه الدراسة تهدف إلى إلقاء الضوء على دور المؤسسات التعليمية في الوقاية من الانحراف والجريمة ، وإظهار قدر من المعلومات التي تُعِينُ في التعرف عليه ، وتحاول إيجاد بعض الحلول ، والتوصيات المناسبة له ، ومن بين أهم أهدافها تتمثل في الآتي :

1ــ التعرف على مفهوم المؤسسة التعليمية ووظائفها التربوية والتعليمية في المجتمع .

2ــ الكشف عن أهمية دور المؤسسات التعليمية في الوقاية من الانحراف والجريمة .

3ــ معرفة أهم المقِّومات التي يجب أن تتوفر في المؤسسة التعليمية لكي تسهم في الوقاية من الانحراف والجريمة .

4 ــ التعرف على الجريمة وأسبابها وآثارها .

منهج الدراسة :

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية ، لذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات والحقائق ، ويصف ما هو كائن ، ويُمكّن من تفسيره ، كما يهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع ، ولا يقتصر على جمع المعلومات والبيانات وتبويبها ، وإنَّما يمتد إلى ما هو أبعد من ذلك ، لأنَّه يتضمن قدراً من التفسير والمقارنة والتحليل والربط للوصول إلى نتائج يبنى عليها الدور الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات التعليمية في وقاية النشء من الوقوع في براثن الجريمة والانحراف ، واعتمد الباحث **في** الحصول على هذه المعلومات والحقائق من المصادر المكتبية ، المتمثلة في المراجع والرسائل العلمية والدوريات المحكمة والمواقع الالكترونية .

النظرية المفسِّرة للدراسة :

النظرية هي إطار فكري يفسِّر حقائق علمية ويضعها في نسق علمي مترابط ، كما أنَّها تتضمن مجموعة من المفاهيم والتعريفات التي تشكل رؤية منظمة للظواهر عن طريق تحديد العلاقة بين المتغيرات بهدف تفسير هذه الظواهر والتنبؤ بها . ([2])

وبالرغم من تعدد النظريات التي يمكن أن تساعد في توجيه الباحث في هذه الدراسة إلاَّ أنَّه اختار نظرية الضبط الاجتماعي باعتبارها أكثر النظريات ملائمة لموضوعها .

نظرية الضبط الاجتماعي :

يعتبر مفهوم الضبط الاجتماعي من المفاهيم التي شاع استخدامها في علم الاجتماع خاصة في دراسة الانحراف والجريمة ، وقد تتبع كل من (فرانك ويليامز ومارلين ميكشين) تطور المفهوم من حيث الصياغات المتعددة التي تعرض لها ، والافتراضات الخاصة بكل صياغة وعلاقة النظريات التي دارت حول هذا المفهوم بقضايا الإجماع والصراعات الموجهة للنظريات الفرعية في علم الاجتماع (الجريمة والانحراف) ، ويذكر المؤلِّفان بأنَّ هذا المفهوم قد أطلق في علم اجتماع الجريمة على عدد من الأطر التصورية التي حاولت فهم مسألة (ضبط السلوك البشري) في ضوء عدد من المتغيرات السوسيولوجية كالبيئة الأسرية والبيئة التعليمية وجماعات الرفاق والمجتمع المحلي ، وتنطلق جميع الصياغات المختلفة لنظرية الضبط الاجتماعي من التركيز على العوامل الاجتماعية لتفسير العملية التي من خلالها يحجم الأفراد عن القيام بأفعال أو سلوكيات مُؤْذِيَة للأخرين وللنظام الاجتماعي بالمجتمع ، ويرى (دوركايم) أنَّ المجتمع المتماسك يتحقق عندما تعمل المعايير والعلاقات الاجتماعية بشكل إيجابي ، أمَّا إذا أخذت في

([2]) سليمان محمد شحاته ، مناهج البحث بين النظرية والتطبيق ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية ، 2006 م ، ص 68 .

التدهور والتفكّك ، فإنَّ الضبط المترتب على تلك المعايير سيأخذ في التفكّك والتدهور المفضي بالضرورة للجريمة والانتحار . ([3])

وهناك من الباحثين من ينظر إلى نظرية الضبط الاجتماعي كنظرية في التنشئة الاجتماعية وذلك على أنَّ عملية التنشئة الاجتماعية السليمة تؤدي إلى انصياع الأفراد إلى المعايير والقيم الاجتماعية السائدة ممَّا يؤدي إلى اختفاء الأشكال المختلفة من السلوكيات المنحرفة والإجرامية، ومنهم (البريت ريس) الذي تؤكد نظريته في الضبط الاجتماعي على وجود عنصرين يقفان وراء الانحراف والجريمة وتتمثل في فقدان الضوابط الداخلية التي يكتسبها الفرد خلال مرحلة التنشئة الاجتماعية في مرحلة الطفولة . أمَّا الثاني فيتمثل في غياب الأدوار الاجتماعية أو تصارعها في محيط الأسرة والأقارب والمؤسسة التعليمية ، أمَّا (هيرشي) يوضِّح من خلال نظرية الضبط الاجتماعي العوامل التي تحفِّز على انحراف السلوك والجريمة وهو ما يمكن تلخيصه في ضعف مؤسسات التنشئة الاجتماعية ، خاصة القائمة بالضبط الاجتماعي ، والسلوكي للأفراد ، ممَّا ينتج عنه عدم احترام القوانين الاجتماعية والخروج عليها ، وعدم الالتزام بها كآلية أساسية لضبط الأفراد اجتماعياً ، وسلوكياً ، وقال بأربعة أبعاد : وهي الالتصاق ، والانغماس ، والالتزام ، والمعتقد . ويعتبر الالتصاق أكثر العناصر الأربعة أهمية ، فقوة الالتصاق أو العلاقات التي تربط الفرد بالآخرين كالأباء والأصدقاء... أو المؤسسات كالمدارس والأندية الاجتماعية والرياضية تعمل على الحدَّ من الانحراف والجريمة ، أمَّا الانغماس فيعني درجة النشاط المتاحة للسلوك المعتاد أو السلوك المنحرف ، فالأفراد الذين تستغرق أوقاتهم في الأنشطة ليس لديهم وقت للتورط في السلوك المنحرف ولذا فإنَّ الاشتراك في الأندية وأنشطة الترويح والأنشطة الصيفية تعمل على زيادة مستويات التوافق ، أمَّا الالتزام فيتكون لدى الشخص في المجتمع المحافظ ويأخذ أشكالاً مثل : كمية التعليم والسمعة الطيبة . فالأفراد المتميزون بهذه الأشكال من التعهد للمجتمع المحافظ يتعرضون للخاسرة الكبرى إذا ما عُرِفَ عنهم التورط في سلوكيات منحرفة أو إجرامية ، فمثلاً طلاب المؤسسة التعليمية المتميزون يتكبدون خسائر فادحة فيما استثمروه في التعليم متى عُرِفَ عنهم التورط في الجريمة([4])، أمَّا المعتقد فيمثل الاعتراف بعدالة قواعد المجتمع ، أي أنَّ الفرد يحترم تلك القواعد والمعايير ويشعر بالتزام أخلاقي لاتِّباع تلك القواعد والمعايير ، ويتصرف بطرق صحيحة ومناسبة ويكون ذا سلوك توافقي مع نظم وقوانين المجتمع . ([5]) وفي هذا الإطار تؤكد هذه النظرية على أنَّ الالتزام بالمؤسسة التعليمية يمنع السلوك الجانح

([3]) عبدالله بن حسين الخليفة ، أبعاد الجريمة ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2014 م ، ص 78 .
([4]) نفس المرجع السابق ، ص 83
([5]) المرجع السابق ، ص 83 .

، وفقاً إلى ما تشير إليه العناصر التي تنطوي عليها تلك النظرية والتي منها : يتعلم أفراد المجتمع السلوك النظامي عن طريق التفاعل الاجتماعي ، بشكل أكثر فاعلية من التعرض للتجربة والخطأ في الحياة الاجتماعية ، ممَّا يبرهن على مدى أهمية التفاعل الذي يحدث في مؤسسات الضبط والتنشئة الاجتماعية ، وخاصة المؤسسة التعليمية . ومن تم فإن قيام المؤسسة التعليمية بوظائفها في عملية التنشئة الاجتماعية والتربوية للنشء ، يؤدي ذلك إلى وقايتهم وحمايتهم من الوقوع في براثن الانحراف والجريمة ، وتماسك المجتمع واستقراره وتوازنه ، أما إذا حدث ما يسمى بالخلل الوظيفي ، وذلك من خلال تراجع هذه المؤسسة عن وظائفها ، فإن ذلك يؤدي إلى حدوث اضطراب وخلل على مستوى النظم الاجتماعية ، مما ينتج عنه ظهور سلوكيات انحرافية وإجرامية بسبب ضعف الضوابط الاجتماعية التي تضبط سلوك الفرد .

مفهوم المؤسسة التعليمية ووظائفها وأهمية دورها في الوقاية من الانحراف والجريمة وأهم مقومات نجاحها .

أولاً : مفهوم المؤسسة التعليمية :

هي تلك المؤسسة التي تهتم بتزويد النشء بالعلم والتربية وتعمل على تخريج أجيال من المتعلمين والمثقفين الذين يملكون عقولاً متفتحة وواعية ، تكسبهم القدرة على تطوير المجتمع والبيئة المحيطة . ([6])

كما يشير مفهوم المؤسسة التعليمية إلى المؤسسة التي يكون الهدف الرئيسي من إنشائها هو التعليم مثل المدرسة أو الجامعة ، حيث تكون هذه المؤسسة مُعْتَرَفٌ بها رسمياً من قبل وزارة التعليم ، وللمؤسسة التعليمية عدَّة أنواع مثل المدارس الحكومية والخاصة والجامعات والمعاهد والكليات ورياض الأطفال ومؤسسات التعليم المهني ... ، أي تعني كل مؤسسة أو كلية أو قسم تم إنشاؤه بهدف التعليم . ([7])

أمَّا المقصود بالمؤسسات التعليمية في هذه الدراسة فهي تلك المؤسسات التي تقوم بدور تربوي وتعليمي من خلال تنشئة النشء من جميع النواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية، من أجل صقل شخصية سليمة، كما تعمل على تكييفهم مع متغيرات الحياة العصرية ، وفق أهداف وبرامج تربوية وتعليمية مرسومة من قبل المجتمع .

([6]) شبكة المعلومات الدولية ، www . facebook . com

([7]) حسين بسام لافي ، ماهي المؤسسة التعليمية ، شبكة المعلومات الدولية ، mawdoo3 . com .

ثانياً : وظائف المؤسسة التعليمية :

تعتبر المؤسسة التعليمية من أهم المؤسسات الاجتماعية في المجتمع بعد الأسرة فالطفل يخرج من مجتمع الأسرة المتجانس إلى المجتمع الكبير الأقل تجانساً وهو مجتمع المؤسسة التعليمية ، هذا الاتساع في المجال الاجتماعي وتباين الشخصيات التي يتعامل معها الطفل تزيد من تجاربه الاجتماعية وتدعم إحساسه بالحقوق والواجبات وتقدير المسؤولية ، وتعلمه آداب التعامل مع الغير ، فهي تمرر التوجيهات الفكرية والاجتماعية والوجدانية من خلال المناهج الدراسية والكتب التي لا تنقل المعرفة فقط ، بل تقولب الطفل وتوجهه نحو المجتمع والوطن ، كما تقدم المؤسسة التعليمية أيضاً إلى جانب هذا الجهد التعليمي في التنشئة جهد آخر من خلال ممارسة السلطة والنظام وأنماط العلاقات في الصف ومع الجهاز التعليمي والرفاق أي أنَّها تحدَّد النماذج المرغوبة للسلوك من خلال صورة الطالب المثالي أو المشاغب والناجح أو الفاشل ، وهكذا نلاحظ أنَّ عمليات التربية بين جدران المؤسسة التعليمية تساهم إسهاماً مؤثراً في عملية التنشئة الاجتماعية ، فهي عبارة عن مجتمع صغير يعيش فيه النشء حيث يوفقون فيه ما بين أنفسهم كأفراد وبين المجتمع الذي يعيشون فيه ، وهم في هذا المجتمع الصغير يتدربون على العمل الجماعي وتحمل المسؤولية والمشاركة وإطاعة القانون وإدراك معنى الحق والواجب والاعتماد على النفس والالتزام بالقيم والمعايير الأخلاقية المطلوبة لأمن واستقرار المجتمع .

وتمارس المؤسسة التعليمية وظائف اجتماعية وتربوية متعددة منها :

1ـ وظيفة التنشئة الاجتماعية :

المؤسسة التعليمية هي مؤسسة تربوية فرعية بالنسبة للنظام التربوي العام للمجتمع ، وهي مؤسسة اجتماعية تعكس المجتمع بصورة مصغرة ، كما أنَّها توفر الوسائل والظروف الكفيلة بتربية النشء بما يجعلهم قادرين على المشاركة الفعالة في المجتمع ، وتقوم بعملية التطبيع الاجتماعي أو التنشئة الاجتماعية ، التي يتمُّ بواسطتها إكساب الفرد القيم والاتجاهات المعاصرة كشخصية فردية ([8]) ، كما تسعى إلى تحقيق التكيف والانسجام بين النشء والبيئة الاجتماعية وتمكينهم من الاستفادة من البرامج التعليمية والأنشطة المدرسية فالتربية وسيلة تكوين أنواع السلوك وتغييرها وتنميتها على أساس من العلم والمعرفة ، لذا كان لزاماً على المؤسسة التعليمية أن تقوم بواجبها في تنمية أنماط اجتماعية جديدة حصلت نتيجة التطورات

([8]) علي أسعد وطفة، وآخرون ، علم الاجتماع المدرسي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2004م ، ص 33 .

الجديدة والحاصلة في المجتمعات ، لتجعل منهم مواطنين صالحين قادرين على التكيف مع جماعاتهم ومجتمعهم الذي يعيشون فيه.

2ــ الوظيفة الاقتصادية :

يكمن العامل الاقتصادي في أصل نشوء المؤسسة التعليمية ، وخاصة بعد الثورة الصناعية التي تطلبت وجود يدٍ عاملة ماهرة قادرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة المتطورة ، ممَّا جعل المؤسسة التعليمية في هذه المرحلة أن تلبي احتياجات التكنولوجيا الحديثة من فنيين، وخبراء ، وعلماء ، وأيدٍ عاملة ، ثم بدأت المؤسسة التعليمية ترتبط تدريجياً على نحو عميق مع المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية ، وتجسَّد ذلك في المؤسسات التعليمية الفنية والمهنية ، التي تتصل بشكل مباشر بعجلة الإنتاج الصناعي المتطور . ([9])

3ــ الوظيفة السياسية :

يرسم كلَّ مجتمعٍ السياسة التي يرتضيها لنفسه ، والتي تحقق له غاياته وأهدافه في مختلف مجالات الحياة وميادينها ، والسياسة هي أداة المجتمع في توجيه الطاقات والفعاليات المجتمعية نحو أهداف منشودة ومحدَّدة ، وهي بالتالي معنية بتحقيق التوازن بين جوانب الحياة الاجتماعية ومؤسساتها المختلفة ، وتقوم بين المؤسسة التعليمية والمؤسسة السياسية ، علاقات جدلية عميقة وجوهرية ، فالمؤسسة السياسية معنية بتحديد أهداف التربية وغاياتها وبتحديد استراتيجيات العمل التعليمي ومناهجه ، لتحقيق أغراض سياسية اجتماعية قريبة أو بعيدة المدى ، وغالباً ما ينظر إلى المؤسسة التعليمية بوصفها حلقة وسيطة بين العائلة والدولة لتحقيق الغايات الاجتماعية التي حدَّدها المجتمع لنفسه ومن أهم الأدوار السياسية التي تلعبها المؤسسة التعليمية تنشئة النشء على الولاء للوطن وتحقيق الوحدة القومية والثقافية والفكرية للمجتمع .

3ــ الوظيفة الثقافية :

تعدُّ الوظيفة الثقافية من أهم الوظائف التي تتولاها المؤسسات التعليمية ، فهي تسعى إلى تحقيق التواصل والتجانس الثقافي بين أبناء المجتمع الواسع ، وتأخذ وظيفة المؤسسة التعليمية الثقافية أهمية متزايدة وملحة كلما ازدادت حدَّة التناقضات الثقافية والاجتماعية بين الثقافات الفرعية القائمة في إطار المجتمع الواحد ([10]) ؛ كالتناقضات الاجتماعية والعرقية والجغرافية ، وهي التناقضات التي يمكن أن تشكل عامل كبح يعيق تحقيق وحدة المجتمع السياسية ، ومدى تواصله الثقافي وتفاعله الاقتصادي ، كما تعمل على تعزيز لغة التواصل بين جميع أفراد المجتمع وتحقيق الوحدة الثقافية عبر تحقيق التجانس في الأفكار والمعتقدات

(9) طارق السيد ، علم الاجتماع المدرسي ، مؤسسة شهاب الجامعة ، الإسكندرية ، 2007 ، ص156 .

(10) حسين عبد الحميد رشوان، التربية والمجتمع ، المكتب العربي الحديث، مصر ،2002م .

والتقاليد والتصورات السائدة في المجتمع الواحد ، وتقوم المؤسسة التعليمية بنقل التراث الثقافي من الأجيال السابقة إلى الأجيال اللاحقة بأساليب ووسائل جيدة تقتضيها طبيعة العصر، مع مراعاة أنَّ عملية النقل هذه تستلزم تطهيره وتنقيحه من الشوائب والخرافات بالإضافة إلى محاولة تبسيطه ليتلقاه المتعلم بشكل ميسر ، كما تعمل على تنمية القدرات الإبداعية لدى الطالب ..

ثالثاً : أهمية دور المؤسسة التعليمية في الوقاية من الانحراف والجريمة :

إن المؤسسة التعليمية انفردت بمجموعة من الميزات أعطتها أهمية خاصة ، وجعلت منها مؤسسة تربوية لها دور مهمٌّ في تربية النشء ، فهذه الميزات أكسبت بيئتها الكثير من القيم الأخلاقية والاجتماعية التي ساعدت على تحقيق التربية الاجتماعية والأخلاقية للطالب وتكفل للشباب ألواناً مختلفة من النشاط الاجتماعي الذي يساعد على النمو واكتمال النضج ، فهي تجمع بينه وبين أقرانه ، فيميل إلى بعضهم ويفرِّ من البعض الآخر ، ويقارن مكانته التحصيلية والاجتماعية بمكانتهم ويتأثر بأفكارهم نحوه . ([11]) ، كما أنَّها تلعب دوراً بالغ الأهمية في تشكيل شخصية الفرد وتهذيب نفسه للحدِّ من التصرفات الإجرامية التي قد تدور بداخله وتوجيه سلوكه وقد يظل هذا الأثر باقياً طيلة حياته إذا كانت العلاقة قوية بينه وبين المؤسسة التعليمية بما تتضمنه من إدارة حازمة ومدرسين أكفاء ذوي خبرة في التربية والتعليم ، أمَّا في حالة ما تكون تلك العلاقة ضعيفة فإنَّ ذلك قد يولد لدى الفرد ردَّ فعل سلبي فينصرف عن متابعة واستيعاب وتذكر ما يتلقاه ، ويبدأ سلوكه المدرسي في الابتعاد عن المنهج المطلوب ، ويندفع تحث تأثير العوامل الطاردة من البيئة التعليمية إلى تعويض الفشل في متابعة دروسه إلى أنواع أخرى من السلوك المستهجن والشاذ كالهروب من المدرسة والاقتران برفقاء من أمثاله لعلَّه يجد ما فقده في المؤسسة التعليمية من الشعور بالذات وبذلك تتكون الصحبة السيئة التي تنحو بأعضائها نحو الفشل وضروب شتى من السلوك المنحرف ، لذلك يجب على المؤسسات التعليمية أن تحمي النشء من الوقوع في براثن الانحراف والجريمة وأن تنهض بدورها الأساسي في تعليم المهارات وتوصيل المعرفة ، وتفسير التراث والتقاليد التي يريد المجتمع نقلها من جيل إلى جيل وبلورة القدرة على التكيف والتوافق مع التغير الاجتماعي . ([12]) فالمؤسسة التعليمية في وقتنا الحاضر تعدُّ من أهم التنظيمات الإنسانية في أي مجتمع نظراً لأنَّها تضم أعداداً ضخمة من أفراد المجتمع الملتحقين بها ، لذلك يلقى على عاتقها مهام جسام في إعداد الأجيال وتهيئتهم للمستقبل ، وتعميق انتمائهم الوطني وترسيخ القيم النبيلة والقيم الدينية فيهم ، فإذا اجتمع للمرء العلم والالتزام الديني صحَّ سلوكه

([11]) احسان محمد الحسن ، علم اجتماع العائلة ، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن ، 2005 ، ص209 .

([12]) أحمد إبراهيم مصطفى سليمان ، دور مؤسسات المجتمع المدني في منع الجريمة ، شبكة المعلومات الدولية .

وظهرت دوافعه ونوازعه الصالحة ، لذلك يجب على المؤسسات التعليمية في المجتمع الليبي أن تمارس دورها الوقائي من الانحراف والجريمة وخاصة في ظل الأوضاع الحالية التي يمرُّ بها هذا المجتمع ، وأن تُبَيِّنَ للنشء مدى خطورتهما عليهم وعلى أمن واستقرار مجتمعهم .

ويمكن أن نحدَّد دور المؤسسات التعليمية الوقائي من الانحراف والجريمة في :

1ــ نشر التربية والتعليم على مستوى المجتمع وتحسينها باستمرار وتربية النشء على قواعد علمية وثقافية ومهنية واجتماعية رفيعة المستوى والمحافظة على هوية الشباب الدينية والوطنية.

2ــ وضع برامج دراسية على أساس علمي وجذاب للتبصير بأضرار الانحراف والجريمة وأخطارهما على أمن واستقرار المجتمع ، وأن تدخل هذه البرامج في المراحل المختلفة للتعليم ضمن مناهج العلوم الاجتماعية وغيرها من العلوم الملائمة ، مع الاستعانة بالوسائل السمعية والبصرية .

3 ــ أن يكون أسلوب تدريس هذه البرامج قائماً على الحقائق العلمية لا مجرد النصائح والمواعظ العابرة ، وأن يتولى تدريس هذه البرامج نخبة مختارة من الأخصائيين الاجتماعيين ورجال الأمن المتخصصين .

4 ــ تنمية الحسِّ الأمني لدى الطلاب وإيجاد اتجاهات إيجابية مثمرة لديهم ، والكشف الآمن والصادق عن الجهود الأمنية المبذولة ، وإطلاعهم على كافة الحقائق التي تتعلق بأمنهم وسلامتهم وكذلك توعيتهم بكل المخاطر المحدقة بهم وبمجتمعهم .

5ــ تعليم الطلاب كيفية تحمل المسؤولية واستغلال أوقات الفراغ والاستفادة منها وعدم تضييعها ووضع أهدافهم الخاصة بالحياة المستقبلية .

رابعاً : أهم مقومات نجاح المؤسسة تعليمية في تحقيق الوقاية من الانحراف والجريمة : ([13])

لكي تنجح المؤسسات التعليمية في تحقيق الوقاية من الانحراف والجريمة لابد أن تتوفر فيها مجموعة من المقومات من أهمها :

1ــ إدارة تعليمية ذات كفاءة :

يجب اختيار متميز لعناصر القائمين بإدارة المؤسسة التعليمية والقائمين على العملية التعليمية ، لأنَّه الضمانة الكفيلة بانتظام إدارة المؤسسة التعليمية والحيلولة دون اختلالها والكفيلة أيضاً بالتعامل السليم مع الطلاب وتجنب المعاملة الخاطئة ، وحسن الاختيار يقتضي التثبت من كون الذين يتمُّ اختيارهم ذوي شخصيات متزنة وسلوك قويم ، وكفاءة إدارية عالية ، لتولي إدارة المؤسسة التعليمية ، وأداء رسالتها

([13]) عبدالسلام سالم الغرياني ، الآليات البنيوية لضبط الجريمة في المجتمع الليبي . مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة طرابلس ، العدد الثاني ، 2010م، ص 12 .

التعليمية والتربوية ، ولأهمية الدور الذي تقوم به هذه النخبة المختارة في تنشئة الأجيال فإنَّه لابد من توفير جميع مقومات الرعاية المعنوية والمادية المناسبة لهم لتمكينهم من تبوأ المكانة اللائقة بهم في المجتمع وأداء مهامهم المتميزة على النحو الأفضل بما يعود على المجتمع بالنفع والتقدم ، فخير استثمار هو ما تقوم به المؤسسات التعليمية في المجتمع .

2ــ المعلم :

إنَّ المعلم هو المحور الرئيس في العملية التربوية والتعليمية ، وهو الذي يعمل على ترسيخ القيم والأخلاق وتنمية السلوكيات الحسنة في النشء ويرسخ الالتزام بمبادئ العدل والمساواة والتسامح والحوار والتعاون مع الآخرين والقيام بالعمل الخيري التطوعي والخدمي ، ليكون النشء أكثر فعالية في الحياة ، كما له دور كبير في ترسيخ حبِّ الوطن والانتماء إليه ، لذلك يجب إعداده إعداداً يمكنِّه من القيام بهذا الدور وتوفير الإمكانيات اللازمة التي تمكنه من ذلك .

3ــ المناهج الدراسية :

تعدُّ المناهج الدراسية من أهم عناصر الإصلاح التعليمي والتربوي باعتباره الأداة والوسيلة المؤدية إلى تحقيق أهداف التربية والتعليم وتلبية حاجات النشء ومتطلبات التنمية ، وترسيخ القيم والمبادئ وروح الولاء والانتماء للوطن وإكسابهم المعارف والمهارات اللازمة للحياة والتعليم ، ولكي تحقق المناهج الدراسية والبرامج الدراسية وظائفها الاجتماعية يجب أن تنمو وتتغير لتقابل قدرات ورغبات النشء من جهة واحتياجات المجتمع من جهة أخرى ، لذلك يجب أن تهتم المناهج الدراسية بالجوانب التالية :

أــ أن ترتبط المناهج التعليمية باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع .

ب ــ أن ترتبط المناهج بالأحداث الجارية في المجتمع ، ممَّا يتطلب مرونتها لمواجهة التغيرات والمتطلبات المجتمعية .

ج ــ أن يعتمد على أساليب الاتصال الحديثة في تنفيذ المناهج والمقررات الدراسية حتى يمكن للطلاب سرعة استيعابها .

4 ــ ربط المؤسسة التعليمية بالمجتمع :

لكي تؤدي المؤسسة التعليمية رسالتها التربوية والتعليمية ينبغي أن تكون مركز إشعاع للمجتمع الذي توجد به ، وهذا يتطلب أن تكون المؤسسة التعليمية مرتبطة بهذا المجتمع وذلك من خلال مجموعة الأسر التي لها أبناء ملتحقين بها ، فالتعاون بين المؤسسة التعليمية والأسرة هو الوسيلة الناجحة لمتابعة مهمة تنشئة الأبناء في مؤسساتهم التعليمية إلى جانب الوقوف أولاً بأول على حالة الأبناء التعليمية ومعالجة ما

قد يطرأ من صعوبات وعراقيل قد تؤدي إلى التأخر الدراسي وما ينتج عنه من مشاكل قد تدفع إلى طريق الانحراف ، فالعلاقة المستمرة بين المؤسسة التعليمية والأسرة ذات فوائد عديدة لعلَّ أهمها معالجة ما قد يظهر من بوادر بعض المشاكل قبل استفحالها ، إلى جانب ما تعطيه هذه العلاقة من قوة دافعة على التكيف مع مجتمع المؤسسة التعليمية .

5ــ فتح مكاتب الخدمة الاجتماعية بالمؤسسات التعليمية :

لمَّا كانت المؤسسة التعليمية هي المجتمع الثاني المنظم بعد الأسرة وأنَّ هدفها الأساسي هو التربية والتعليم خاصة في المراحل الأساسية من التعليم لإنجاح هذه العملية وتحقيق هدف المؤسسة التعليمية ورسالتها التربوية والتعليمية وجب إيجاد أخصائيين اجتماعيين يتولون مهمة التربية ومساعدة الطلاب على تذليل ما قد يواجهونه من صعوبات ومشاكل ، ولذا كان على كل مؤسسة تعليمية فتح مكتب للخدمة الاجتماعية بها يتولى المهام التالية :

أــ تنظيم الحياة الاجتماعية في المؤسسة التعليمية لتصبح محببة للنشء صالحة لنمو قدراتهم العقلية والنفسية والبدنية ، ولتكون عاملاً على تحقيق التعاون بين المعلمين والنشء ودعم الجماعات المدرسية وتوجيهها للاندماج في النشاط المناسب ومساعدتها على التفاعل الاجتماعي السليم .

ب ــ مساعدة النشء على حلِّ ما قد يواجههم من مشاكل سواء كانت تتعلق بعدم التكيف مع البيئة التعليمية أو التحصيل الدراسي ومحاولة إيجاد رابطة قوية بين النشء والمؤسسة التعليمية من جهة وبين المؤسسة التعليمية وأسرة الطالب من جهة أخرى ، وتشجيع المعلمين على التعاون مع الأخصائي المدرسي لمعرفة الطلاب الذين يعانون من المشاكل والعمل على معالجتها حتى لا تكون سبباً في فشل الطالب دراسياً أو انحرافه .

ج ــ العمل على توطيد العلاقة بين المؤسسة التعليمية ومؤسسات المجتمع التي تقتضي الحاجة إلى تعاونها وتوثيق الصلة بها وخاصة الأسرة .

مفهوم الانحراف والجريمة وأسبابهما وآثارهما .

أولاً : مفهوم الانحراف والجريمة :

إن المقصود بالانحراف لغة الميل والخروج عن الطريق الصحيح وعن كل ما هو معتاد .

ويُعَرَّفُ اصطلاحاً بأنَّه : اختراق التوقعات الاجتماعية وانتهاكها ، والخروج عن المعايير التي يحدِّدها المجتمع ويرتضيها للسلوك وعدم الالتزام بها . ([14])

([14]) شبكة المعلومات الدولية ، www . wattpad . com

كما يُعَرَّفُ الانحراف بأنَّه : القيام بسلوك إيجابي أو سلبي مخالف لما يجب التقيد والالتزام به من قواعد سارية في المجتمع أياً كان وصفها ، قواعد اجتماعية أم قواعد قانونية . ([15])

أمَّا المقصود بالانحراف في هذه الدراسة فهو تلك الأفعال أو السلوكيات التي تصدر من الفرد وتكون مخالفة للمعايير والقيم الدينية والاجتماعية والأخلاق والقوانين المعمول بها في المجتمع.

أمَّا الجريمة فقد عرَّفها العالم الأمريكي (هول hall) بأنَّها : ضرر محظور بمقتضى القانون الجنائي منسوب إلى شخص عادي بالغ ارتكبه عن إرادة و قصد ، ويجب أن ينال عليه عقاباً معيناً في القانون . ([16])

وفي الشريعة الإسلامية تُعَرَّفُ الجريمة بأنَّها :محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحدٍّ أو بتعزيز ، والمحظورات هي:إمَّا إتيان فعل محرَّم معاقب على فعله ، وإمَّا ترك فعل مأمور به([17])

أمَّا من الناحية الاجتماعية فتُعَرَّفُ بأنَّها : ظاهرة اجتماعية يراها غالبية الأفراد في مجتمع وزمن معينين على أنَّها تمثل مخالفة قواعد السلوك التي وضعها المجتمع لأفراده والمستمدة من قيمه ، وعاداته ، وتقاليده ومعتقداته العامة ، ويفرض المشرع عقوبات محدَّدة لتلك المخالفات بما يضمن للمجتمع أمنه واستقراره ويعمل على نموه و تقدمه . ([18])

أمَّا المقصود بظاهرة الجريمة في هذه الدراسة فهي : تلك السلوكيات الظاهرة التي قام بها بعض أفراد المجتمع ، والتي تخالف قانون العقوبات الجنائي وتؤثر سلباً على أمن واستقرار المجتمع .

ثانياً : أسباب الانحراف والجريمة :

إن ظاهرة الانحراف والجريمة من الظواهر الخطيرة التي تمثل تهديداً متنامياً لأمن المجتمع واستقراره، حيث تعتبر مشكلة اجتماعية ، كما أنَّها مشكلة اقتصادية ، وهي في نفس الوقت مشكلة أمنية ، وسياسية ، فهي تنتشر في مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية (*) والأسر ذات المستويات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، كما تمتدُّ عبر المراحل العمرية المتعدِّدة ، ولكن تبدو أكثر خطورة لدى فئة الشباب ، وفقاً لما أشارت إليه التقارير الإحصائية للانحراف والجريمة في المجتمع الليبي فقد أظهرت هذه الإحصاءات أنَّ أكبر نسبة من ضحايا الانحراف والجريمة هم من فئة الشباب حيث بلغت نسبتهم(97 %)

([15]) عبدالرحمن محمد أبو توتة ، الحماية القانونية للأسرة والطفولة ، مطابع العدل ، 1991م ، ص 54 .
([16]) محمد سلامة محمد غباري ، مدخل علاجي جديد لانحراف الأحداث ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1989 ص 13 .
([17]) حاتم بابكر عبد القادر هلاوي ، تكلفة الجريمة في الوطن العربي ، عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2014 م ، ص 14.
([18]) عبد السلام سالم الغرياني ، علم الإجرام الاجتماعي ، المكتبة العلمية العالمية ، طرابلس ، ليبيا ، 2003م ، ص 53 .
(*) انظر التقارير السنوية للجريمة الصادر عن جهاز المباحث الجنائية التابع لوزارة الداخلية حيث يوجد جدول يبين تلك الطبقات والفئات .

([19]) وهي الفئة التي تمثل المرحلة العمرية المهمة التي يعوّل عليها في عملية التنمية وتطور المجتمع ، حيث يصل فيها الفرد إلى قمة قدرته على العطاء والبذل والإنتاج ، ومن أهم أسباب ظاهرة الانحراف والجريمة

1ــ ضعف الالتزام بالقيم والمعايير الاجتماعية :

إنَّ ضعف الالتزام بالقيم والمعايير الاجتماعية بسبب قلتها أو انعدامها في بعض الأحيان ، قد يصل بالتنظيم الاجتماعي إلى درجة كبيرة من الفوضى ، بحيث تعجز هذه القيم والمعايير عن توجيه سلوك الأفراد وفق القواعد المقررة اجتماعياً ، رغم وجودها المادي أو الثقافي في المجتمع ، لذا يعدُّ ضعف القيم والمعايير الاجتماعية من أهم عوامل عدم الامتثال لقواعد الضبط الاجتماعية الذي يعتبر من العوامل المشجعة على الانحراف والجريمة في المجتمع ، ذلك أنَّ الاتفاق حول القيم والمعايير الاجتماعية خاصة في المجتمعات الحديثة والنامية ضعيف وغير واضح بسبب العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، وإذا ما وجدت هذه الحالة ، وهو ما يلاحظ في مجتمعاتنا المعاصرة ، فإنَّما يدل ذلك على وجود حالة من التباين وعدم الاتساق بين البنائين الاجتماعي والثقافي ، وهذه الوضعية يمكن أن تكون على مستوى الفرد عند عدم قدرته على تحديد توقعات الدور ، أي عدم تقدير حدود الفعل أو السلوك المتبادل بينه وبين الآخر في مختلف المواقف الاجتماعية ، كما أنَّ عدم الالتزام بأداء الشعائر الدينية هو الأخر قد يعبرِّ عن ذلك ، حيث إنَّ عدم الالتزام بها في تزايد مستمر فقد بينت إحدى الدراسات أنَّ (62%) من الأفراد المنحرفين غير ملتزمين بأداء الشعائر الدينية وخاصة الصلاة ([20]) كذلك عدم رضا الفرد عن وضعه الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشه ، وما ينتج عن ذلك من وضع يتسم بالانعزالية والفردية والإحباط مع عدم الاقتناع بالإمكانيات والقدرات الواقعية للفرد، وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي يمرُّ بها المجتمع الليبي .

2ــ الشعور بالاغتراب الاجتماعي :

إنَّ الحياة الاجتماعية تتصف بالتغير ، وما ينتج عنه من اختلال في التنظيم الاجتماعي وتناقض في القيم والمعايير الاجتماعية يؤدي إلى حالة من الاغتراب الذي قد يؤثر تأثيراً كبيراً على درجة الاستقرار والتماسك الاجتماعي في المجتمع ، ذلك أنَّ الاغتراب الاجتماعي يمثل رفضاً للقيم والمعايير السائدة والمقبولة اجتماعياً ، فالشعور بالاغتراب حالة سائدة بين بعض الأفراد في المجتمع

([19]) التقارير السنوية عن الجريمة في المجتمع الليبي ، جهاز المباحث الجنائية ، (2003 ــ 2013 م) .
([20]) سامية جابر ، الانحراف الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1981م ، ص 298 .

بسبب عـــدَّة عــوامــل لعل أهمها : ضعف التمســك بالقيــم والمعــاييــر الاجتمــاعيــة ، وضعف العلاقات والروابط الاجتماعية وضعف الولاء الاجتماعي للوطن ، نتيجة عدم قيام مؤسسات التنشئة الاجتماعية بدورها والتي من أهمها المؤسسات التعليمية وعدم الرضا عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشه أغلب أفراد المجتمع الليبي اليوم ، وبالتالي عدم تكيفه مع البيئة الاجتماعية ، ممَّا يجعل حالة الاغتراب تعدُّ من أهم العوامل الاجتماعية للانحراف والجريمة . ([21])

3ــ سوء التنشئة الاجتماعية :

تشير التنشئة الاجتماعية إلى تلك العمليات الاجتماعية والتربوية المختلفة التي يتعرض لها الفرد منذ مولده وحتى يحتل مكانته كعضو يشغل أدوار محدَّدة في المجتمع ، فهي إذن تشير إلى تدريب الفرد منذ صغره على إتباع السلوك الذي يتفق والقيم الاجتماعية ، وهذا ما ذهب إليه معجم علم الاجتماع في تعريفه للتنشئة الاجتماعية ، إذ عَرَّفَهَا : بأنَّها عملية تلقين الفرد لقيم مجتمعه ([22]) . فالتنشئة عبارة عن تصور لكيفية ملائمة الشخص لحاجات وأهداف المجتمع مع أهدافه وحــاجــاته إلاَّ أنَّه في كثير من الأحوال قد تعجز التنشئة عن حمل الأفراد وفق مستهدفات التنظيم الاجتماعي ، وذلك بسبب اختلاف وتباين أساليب التنشئة الاجتماعية سواء على مستوى الأنساق الاجتماعية أو على مستوى البناء الثقافي أو على مستوى طبيعة ونمط التنشئة نفسها ، أو على مستوى الأوساط الاجتماعية وتقنيات التواصل الاجتماعي . ([23]) ممَّا ينتج عنه عدم الامتثال والالتزام بالقيم والمعايير الاجتماعية التي قد ينظر إليها أنَّها تقليدية ، ولم تعد تحقق ما يصبوا إليه الفرد في ضوء التطلعات المادية التي تدعو إليها الثقافة الحديثة السائدة ، الأمر الذي قد يؤدي إلى الصراع والتمرد على القيم ، وخاصة من قبل الأجيال الشابة ، ممَّا قد يؤدي إلى تعزيز الانحراف في الصغر ، وإلى الجريمة في الكبر .

وتؤدي التنشئة الاجتماعية وظيفة هامة في مجال الحياة الاجتماعية تتمثل في خضوع الأفراد لسلطة الضبط الاجتماعي غير الرسمي ، ذلك أنَّ التنشئة الاجتماعية إذا ما مورست على الفرد منذ مطلع حياته بالأسلوب الصحيح ، فإنَّ ذلك من شأنه أن يعزز لدى الفرد القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع ، ممَّا قد يجعله متكيفاً مع بيئته الاجتماعية مراعياً قيمها الاجتماعية ، وبذلك يتوقع من الفرد الذي نال تنشئة اجتماعية صحية أن يكون سلوكه متمشياً وفق قيم ومعايير المجتمع الذي يعيش فيه وينتمي إليه .

([21]) عبد السلام الغرياني ، علم الإجرام ، مرجع سابق ، ص 154

([22]) دينكن ميتشل ، معجم علم الاجتماع ، نقلاً عن عبد السلام الغرياني ، علم الإجرام ، ص 160 .

([23]) عبد الوهاب بوحديه ، أنماط تنشئة الطفل اجتماعياً ، الدر العربية للكتاب ، الرباط ، 1984م ، ص : 109 .

4ــ ضعف الروابط والعلاقات الاجتماعية :

تعدُّ الروابط والعلاقات الاجتماعية من العناصر الأساسية التي يتضمنها النظام الاجتماعي لأيِّ مجتمع رغم الاختلافات حول قوة أو ضعف هذه العلاقات ، فهي تمثل البنية الأساسية للتفاعل الاجتماعي ، وهذا التفاعل هو الذي يعطي المعنى الاجتماعي للفرد ، وعن طريقه يمكن تحقيق غاياته وأهدافه وتكيفه بل ووجوده الاجتماعي ، فكلَّما كانت الروابط والعلاقات الاجتماعية مباشرة وقوية ، كلَّما كانت أقدر على تحقيق تلك الغايات والأهداف ، أمَّا إذا كانت غير ذلك فإنَّها تؤدي إلى الكثير من المشاكل الاجتماعية والتي من أهمها مشكلة الانحراف والجريمة ، وذلك بسبب تغير العلاقات الاجتماعية ([24]) ونمط روابط القرابة ، ولذا اعْتُبر ضعف الروابط والعلاقات الاجتماعية من العوامل المؤدية إلى الانحراف والجريمة في المجتمع الليبي، خاصة بعدما شهد هذا المجتمع تحولات وتغيرات جذرية وسريعة في مختلف جوانب الحياة فيه من اجتماعية واقتصادية وسياسية ، أي ما بعد أحداث ثورة 17 فبراير 2011 م .

ثالثاً : أهم آثار ظاهرة الانحراف والجريمة :

لقد أصبحت ظاهرة الانحراف والجريمة من الموضوعات التي تشغل بال المفكرين والباحثين والمسؤولين في جميع أجهزة الدولة ،وكذلك الرأي العام في جميع أنحاء العالم اليوم رغم الجهود المتواصلة التي تبذل من أجل مكافحتها ومعالجة أسبابها ، حيث يعطونها الأولوية القصوى في اهتماماتهم قبل العديد من المشاكل الأخرى كالبطالة ومرض نقص المناعة وغيرها، وذلك لكونها تشكل المعضلة الدائمة التي تقلــق طمــأنينة المجتمعات كافــة ، فهي تأخذ من مالها وجهدها ، وتعكِّر صفوها وتعيق نموها وازدهارها ، وذلك من خلال ما تحدثه من آثار سلبية سواءً من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية ، وفيما يلي بعض أهم هذه الآثار :

1ــ الآثار الاجتماعية :

إنَّ الآثار الاجتماعية التي تنجم عن ظاهرة الانحراف والجريمة لا يمكن حصرها بكل بساطة وذلك بسبب تشابك هذه الآثار بين جميع مكونات المجتمع الواحد،ونسبتها واتصالها بأبعاد قيمية ومادية من جانب أخر ، فتصيب آثارها الفرد والأسرة والمجتمع ، فهي تحدث للفرد آثار سلبية تتمثل بالأوصمة الاجتماعية السلبية لعملية الانحراف ، وبما تتركه العقوبة المترتبة عن الفعل الإجرامي من آثار اجتماعية سلبية على الفرد ، وبالسمعة السيئة للأسرة وأفرادها ، وأمَّا على مستوى المجتمع ، فكل سلوك انحرافي أو أجرامي مهما كان نوعه ونمطه وحجمه يؤثر سلباً على المجتمع بأكمله ، فيهدِّد أمنه واستقراره ،

([24]) عبد السلام الغرياني ، علم الأجرام ، مرجع سابق ، ص 158

ويعيق أداء المؤسسات الاجتماعية لوظائفها ويهدِّد النماء والتطور الاجتماعي ، وينتج عنه آثار اجتماعية كتصدع النسيج الاجتماعي ، وتفكك الروابط الأسرية ، وهي من الآثار الاجتماعية الخطيرة على مستوى الأسرة ، لأنَّها من أهم مؤسسات المجتمع الأولية التي يقوم عليها بنيان المجتمع ، فإذا صلحت وأدَّت وظائفها بشكل سليم وبناء يعود ذلك على المجتمع وصلاحه وقيامه بوظائفه ، وإذا أصابها الخلل والتفكك والانحلال والذي غالباً ما يكون أثر من آثار الانحراف والجريمة على أسرة الجاني أو المجني عليه ، فإنَّ ذلك لامحالة سيعود على المجتمع ككل ، وبالتالي فسلامة وقوة المجتمع هي من سلامة وقوة الأسرة ، فالأسرة رغم كونها أصغر المجموعات التي يتكون منها المجتمع إلَّا أنَّها تعتبر من أهمها ، ذلك أنَّ الأسرة هي الخلية الأولى التي يتكون منها المجتمع الذي يعتبر في النهاية كل مجتمع مركب من مجموعة أسر .

2ـ الآثار الاقتصادية :

إنَّ ظاهرة الانحراف والجريمة في عالم اليوم تشكل خطراً مهدَّداً للأمن والاستقرار الاجتماعيين في أيِّ مجتمع من المجتمعات الإنسانية ، حيث تقضم هذه الظاهرة نسبة كبيرة من الدخل الوطني للمجتمعات ينفق في مكافحتها ، وضبطها ، والتحكم فيها ، ممَّا يحرِّم شرائح كثيرة ومهمة في المجتمع من الاستفادة من الإمكانيات والموارد التي يمتلكها المجتمع ، ففي ظل ارتفاع معدلاتها بكافة أنواعها وأنماطها من سرقة وعنف وتعاطي المخدرات ... فإن ذلك يهز مصداقية المجتمع في تأمين بيئة مناسبة لنشاطاته الاقتصادية ، من ناحية الكلفة الاقتصادية التي يتطلبها النظام الأمني وكذلك تجهيز البنية التحتية لهذه الخدمات ، من طاقات بشرية تتطلب الإعداد والتعليم والتدريب والأجور والرواتب وتقديم البرامج الإصلاحية والتأهيلية والمعيشية للنزلاء ؛ أضف لذلك الخسائر الاقتصادية المرتبطة بشخصية الجاني والمجني عليه ، إذ أنَّ المجني عليه أصيب بعجز أو استبعد نهائياً من مجال القوى المنتجة ، يكون خسارة مالية تتكلفها الدولة لأنَّه يعوق عن الإنتاج ويحتاج لإنفاق مالي عليه ، أمَّا الجاني فإنَّه يسقط من حساب القوى المنتجة خلال فترة العقوبة وهذه صورة من صور تكلفة الانحراف والجريمة الاقتصادية . ([25])

وظاهرة الانحراف والجريمة لا تقف تأثيراتها عند الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي بل تمتدُّ إلى جوانب أخرى باعتبارها حلقة متصلة ، فما يؤثر على الجانب الاقتصادي يكون له تأثير على الجانب الاجتماعي والثقافي والعكس صحيح ، فظاهرة الانحراف والجريمة تشكل تحدياً سلبياً وخطيراً للمجتمع الليبي ، وتعتبر عاملاً له تأثيره في ضياع الطاقات البشرية والمادية سواء بزيادة معدلات الإجرام أو تزايد عدد المجرمين .

([25]) على شتا ، علم الاجتماع الجنائي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1978 م ، ص 108 .

الخلاصة

تتمثل مساهمة المؤسسات التعليمية في وقاية النشء من السلوك الانحرافي والإجرامي من منطلق كونها المؤسسات الرئيسة في التنشئة الاجتماعية بعد المؤسسة الأولى (الأسرة) ، وأداة المجتمع في تحقيق أهدافه بأبعادها التربوية والتعليمية والاجتماعية ، وذلك بغرس قيم ومعتقدات المجتمع في نفوس النشء ، وتنمية شخصيتهم الإدراكية والانفعالية والوجدانية والجسمية ، وكذلك غرس روح الانتماء إلى الوطن ، فالمؤسسة التعليمية تعتبر ركيزة أساسية في غرس ودعم القيم الاجتماعية وتأصيلها في نفوسهم ، وهي المؤسسة التي أنشأتها الدولة لتربيتهم وتعليمهم مبادئ العلم والأخلاق والقيم والاتجاهات وتنشئتهم التنشئة الصالحة التي تخلق منهم مواطنين صالحين يسهمون في خدمة أنفسهم ومجتمعهم وأمتهم ، لذا وجب أن تتواءم برامجها بما يحقّق حاجات النشء الفكرية والاجتماعية ، وعليها استيعابهم والأخذ بأيدهم لفهم الأمور المحيطة بهم كما أنَّها تعتبر المجتمع الكبير الذي يواجههم بعد مجتمعهم الصغير (الأسرة) حيث يتعرفون في هذا العالم الجديد على قوانين وأنظمة جديدة عليهم الالتزام بها ، وانطلاقاً من ذلك فإنَّ المؤسسة التعليمية هي المحك الأول للنشء وهي جواز المرور بالنسبة إليهم إلى العالم الأكبر ، فإذا نجحوا فيها وتأقلموا في جوّها أمكنهم النجاح والتأقلم في المجتمع الكبير، وإذا تجانسوا مع مجتمعهم في المؤسسة التعليمية استطاعوا أن يتجانسوا مع وسطهم الاجتماعي وأن يتماشوا معه ، أمَّا إذا فشلوا فالفشل قد يرافقهم كل العمر وبالتالي يصبح توائمهم مع المجتمع أمراً عسيراً ، إذ أنَّ بذور الانحراف وعلاماته تبدأ بالظهور ضمن إطار البيئة المدرسية ، ومن هذا يبرز دور المؤسسة التعليمية في القضاء على بذور الانحراف في مهدها من خلال معاملتهم باحترام وحنان وعطف وان يعلموهم الصدق والصراحة وأن يربوهم على الحوار الهادئ ودعم منسوب الثقة لديهم في إمكانياتهم وآرائهم حتى لا ينعكس عليهم بالسلب ، ويكون ذلك بالتعاون التام بين المؤسسة التعليمية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى والتي على رأسها مؤسسة الأسرة في علاج المظاهر الشاذة وغير المقبولة اجتماعياً والتي تظهر على سلوكيات النشء سواء داخل البيت أو المؤسسة التعليمية ، واتباع خطة علاج تراعي الجانب النفسي والاجتماعي لهم ، وتنمية الوقاية الذاتية وذلك بتبصيرهم بخطورة ما أقدموا عليه من سلوك منحرف ، وأثره المدمر على مستقبلهم الدراسي أو الصحي وعلى مجتمعهم ، فدور المؤسسة التعليمية لم يعد يقتصر على تلقين المبادئ التعليمية فقط ، وإنَّما يلعب دور المؤثر والمنشئ والمكون لشخصية النشء ، وهذا يؤكد على أهمية دور المؤسسة التعليمية التي تتعهد فلذات الأكباد ، وتكمل دور الأسرة في تنشئة النشء وإعدادهم والسير بهم نحو حياة أفضل في خدمة نفسهم ومجتمعهم ، من خلال برمجة أنشطة متعدَّدة من ندوات وحملات توعوية لتنمية قدرات المقاومة لديهم

ومنعهم من الوقوع في براثن الانحراف والجريمة ، فاستقرار المجتمع وتقدمه رهين بتثقيف وتعليم الأجيال الصاعدة القيم والأخلاق التي إذا كانت فاعلة فإنَّها تقوم بوظائفها الإيجابية ، الأمر الذي يعمل على تدعيم دورها كآليات لضبط السلوكيات الإجرامية بصفة خاصة والمنحرفة بصفة عامة ، فالمؤسسة التعليمية تعدُّ من أهم المؤسسات التي تساهم في إكساب أفراد المجتمع القيم والأخلاق الفاضلة ، وهذا يعني أنَّ هذه المؤسسة إلى جانب مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى في المجتمع لها دور كبير ومهم في الحفاظ على أمن المجتمع وسلامته واستقراره .

التوصيات :

1ــ الاهتمام بالمؤسسات التعليمية وتوفير كافة المستلزمات والإمكانيات التي تمكنها من القيام بدورها الذي أنشئت من أجله ، وأن يكون هناك تعاون بينها وبين الأسرة في تربية النشء ومراقبتهم في تصرفاتهم ، والعمل على إشباع احتياجاتهم .

2ــ غرس التعاليم الدينية في نفوس النشء منذ الصفوف الأولى وتربيتهم على روح التسامح ومبادئ الرحمة والعدل والعفة والشرف والأمانة والبعد عن الانحراف والجريمة .

3ــ إزالة الشعور بالفشل والإحباط لدى النشء وإشعارهم بأهميتهم الاجتماعية ومنحهم حقوقهم المشروعة وبثِّ روح الواقعية في أذهانهم وخاصة أصحاب الطموحات الكبيرة المصحوبة بالتهور ، ومساعدتهم على تحقيق أهدافهم بطرق مشروعة حتى لا يتخذوا من الانحراف والجريمة وسيلة للظهور والنجاح .

4 ــ تزويد النشء بالمعرفة الكاملة حول الانحراف والجريمة وأشكالهما المتعدَّدة ، وموقف المجتمع منهما، وآثارهما المدمِّرة على المجتمع وأفراده ، والوسائل والطرق التي يمكن من خلالها مكافحتهما والوقاية منهما.

5ــ ملء أوقات فراغ النشء وذلك من خلال البرامج المتنوعة رياضية ، وفنية ، وترفيهية وغيرها بما يعود عليهم وعلى مجتمعهم بالفائدة ويحقق التنمية التي يهدف إليها المجتمع ، والبعد عن الوقوع في براثن الجريمة والانحراف .

6 ــ تنمية ملكة البحث العلمي لدى النشء ، ومساعدتهم على مواجهة المشكلات ، والتوصل إلى تحليلات دقيقة ، ثم وضع الحلول الملائمة لكل مشكلة ، والمقصد من ذلك هو أن يكون مدخلهم لحل المشكلات مدخلاً علمياً يعتمد على التخطيط وليس الارتجال الذي يؤدي إلى الانحراف والجريمة .

7 ــ حسن التوجيه الإعلامي ، من خلال تعبئة الرأي العام لمنع الانحراف والجريمة ومراقبة وسائل الإعلام التي تدعو إلى العنف الجنسي وتثبيط الشباب عن القراءة النافعة وتغرس في نفوسهم الشعور بالتمرد وعدم الرضا وفقدان الثقة.

8 ــ العمل على القضاء على كافة مظاهر البطالة حتى لا يقع النشء فريسة لها ، فيلجأ إلى الانحراف والجريمة لإشباع احتياجاتهم ، والتركيز على مبادئ وأسس عملية التعليم والقيادة كعملية تربوية ، ومبدأ الأثر ومبدأ الحوافز ، ومبدأ الاستعداد ، ومبدأ التدريب ، وأن يكون التدريب على المهارات الحرفية من المحاور الأساسية في البرامج التعليمية .

المصادر والمراجع :

1 ــ إحسان محمد الحسن ، علم اجتماع العائلة ، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن ، 2005 م .

2 ــ أحمد إبراهيم مصطفى سليمان ، دور مؤسسات المجتمع المدني في منع الجريمة ، شبكة المعلومات الدولية .

3 ــ التقارير السنوية عن الجريمة في المجتمع الليبي ، جهاز المباحث الجنائية ، (2003 ـــــــ 2013 م) .

4 ــ حاتم بابكر عبد القادر هلاوي ، تكلفة الجريمة في الوطن العربي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2014 م .

5 ــ حسين عبد الحميد رشوان، التربية والمجتمع ، المكتب العربي الحديث، مصر ،2002م .

6 ــ دينكن ميتشل ، معجم علم الاجتماع ، ترجمة أحسان محمد الحسن ، دار الطليعة ، بيروت ، 1981م.

7 ــ سامية جابر ، الإنحراف الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1981م .

8 ــ سليمان محمد شحاته ، مناهج البحث بين النظرية والتطبيق ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية ، 2006 م

9 ــ شبكة المعلومات الدولية ، www . facebook . com

10 ــ شبكة المعلومات الدولية ، www . wattpad . com

11 ــ طارق السيد ، علم الاجتماع المدرسي ، مؤسسة شهاب الجامعة ، الإسكندرية ،2007 م .

12 ــ عبدالرحمن محمد أبو توتة ، الحماية القانونية للأسرة والطفولة ، مطابع العدل ، 1991م

13 ــ عبدالسلام سالم الغرياني ، علم الإجرام الاجتماعي ، المكتبة العلمية العالمية ، طرابلس ، 2003م .

14 ــ عبدالسلام سالم الغرياني ، الآليات البنيوية لضبط الجريمة في المجتمع الليبي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة طرابلس ، العدد الثاني ، 2010م .

15 ــ عبدالله بن حسين الخليفة ، أبعاد الجريمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2014 م .

16 ــ عبد الوهاب بوحديه ، أنماط تنشئة الطفل اجتماعياً ، الدر العربية للكتاب ، الرباط ، 1984م .

17 ــ علي أسعد وطفة، وآخرون ، علم الاجتماع المدرسي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2004م .

18 ــ على شتا ، علم الاجتماع الجنائي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1978م .

19 ــ على محمد جعفر ، مكافحة الجريمة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1998 م .

20 ــ محمد سلامة محمد غباري ، مدخل علاجي جديد لانحراف الأحداث ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1989م .

مجلة التربوي
Journal of Educational
ISSN: 2011- 421X
Arcif Q3

معامل التأثير العربي 1.5
العدد 20

الفهـــــــــــرس

ر.ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
1	التسرّب الدراسي لدي طلاب الجامعات	زهرة المهدي أبوراس فاطمة أحمد قناو	25-3
2	استعمالات الأرض الزراعية في منطقة سوق الخميس	علي فرج حامد فاطمة جبريل القايد	43-26
3	تأثير صناعة الإسمنت على البيئة مصنع إسمنت لبدة نموذجاً دراسة في الجغرافية الصناعي	ابتسام عبد السلام كشيب	57-44
4	مفهوم الشعر عند نقاد القرن الرابع الهجري	عطية صالح علي الربيقي خالد رمضان الجربوع منصور علي سالم خليفة	84-58
5	جودة الحياة لدى طلبة كلية التربية بالخمس	فتحية علي جعفر أمنة محمد العكاشي ربيعة عثمان عبد الجليل	106-85
6	An Active-Set Line-Search Algorithm for Solving Multi-Objective Transportation Problem	Ebtisam Ali Haribash A.A.H. Abd EL-Mwla	128-107
7	آليات بناء النص عند بدر شاكر السياب قراءة في قصيدة تموز جيكور	مفتاح سالم ثبوت	140-129
8	الجرائم الالكترونية	مفتاح ميلاد الهديف جمعة عبد الحميد شنيب	155-141
9	On the fine spectrum of the generalized difference operator $B(r,s)$ over the Hahn sequence space h	Suad H. Abu-Janah	176-156
10	دراسة تأثير التضاد الكيميائي Allelopathy لمستخلصات بعض النباتات الطبية على نسبة الانبات ونمو نبات القمح Triticum aestivum L.	فوزية محمد الحوات سالمة محمد ضو	201-177
11	الأعداد الضبابية	سليمة محمد خضر	219-202
12	On a certain class of p-valent functions with negative coefficients	S. M. Amsheri N. A. Abouthfeerah	240-220
13	L'écriture de la violence dans la littérature africaine et plus précisément dans le théâtre Ivoirien Mhoi-Ceul comédie en 5 tableaux de Bernard B. Dadié	Abdul Hamid Alashhab	241-253
14	Electronic Specific Heat of Multi Levels Superconductors Based on the BCS Theory	Shibani K. A. Zaggout F. N	254-265

15	أغراض الشعر المستجدة في العصر العباسي	خالد رمضان محمد الجربوع عطية صالح علي الربيقي	266–301
16	Oscillation Criterion for Second Order Nonlinear Differential Equations	M. J. Saad, N. Kumaresan Kuru Ratnavelu	302–314
17	القيم الجمالية لفن الفسيفساء عند العرب	صالح عبد السلام الكيلاني ساره مفتاح الزني فدوى خليل سالم	315-336
18	مفهوم السلطة عند المعتزلة وإخوان الصفاء	عبدالمنعم امحمد سالم	337-358
19	مستوى الوعى البيئي ودور بعض القيم الاجتماعية في رفعه لدى عينة من طلاب كلية الآداب الواقعة داخل نطاق مدينة الخمس.	أسماء حامد عبدالحفيظ اعليجه	359-377
20	المؤسسات التعليمية ودورها في الوقاية من الانحراف والجريمة	بنور ميلاد عمر العماري	378-399
21	Application of Sawi Transform for Solving Systems of Volterra Integral Equations and Systems of Volterra Integro-differential Equations	Mohammed Ebraheem Attaweel Abdulah Matug Lahwal	400-405
22	The perspectives of Second Year Students At Faculty of Education in EL-Mergib University towards Implementing of Communicative Approach to overcome the Most Common Challenges In Learning Speaking Skill	Eman Fathullah Abusteen	406-434
23	Sufficient Conditions of Bounded Radius Rotations for Two Integral Operators Defined by q-Analogue of Ruscheweyh Operator	Huda Aldweby Amal El-Aloul	435-446
24	مستوى الوعي بمخاطر التلوث البيئي لدى معلمي المرحلة الثانوية بمدينة الخمس	سعاد مفتاح أحمد مرجان	447-485
25	A New Application of Sawi Transform for Solving Ordinary differential equations with Variable Coefficients	Hisham Zawam Rashdi Mohammed E. Attaweel	486-494
26	استخدام التحليل الإحصائي لدراسة العلاقة بين أنظمة الري وكمية المياه المستهلكة بمنطقة سوق الخميس – الخمس	محمد على أبو النور فرج مصطفى الهدار بشير على الطيب	495-500
27	التقييم المنهجي للمواد الرياضية و الاحصائية نسبة الى المواد التخصصية لعلوم الحاسوب	نرجس ابراهيم محمد شنيب	501-511
28	طرق التربية الحديثة للأطفال	بشري محمد الهيلي حنان سعيد العوراني عفاف محمد بالحاج	512-536
29	دراسة للحد من الثلوث الكهرومغناطيسي باستخدام مركب ثاني أكسيد الحديد مع بوليمر حمض الاكتيك	ضو محمد عبد الهادي فاروق مصطفى ايوراوي زهرة صبحي سعيد نجاح عمران المهدوي	537-548

549-563	Ali ahmed baraka Abobaker m albaboh Abdussalam a alashhab	Cloud Computing Prototype for Libya Higher Education Institutions: Concept, Benefits and Challenges	30
564-568	Muftah B. Eldeeb	Euphemism in Arabic Language: The case with Death Expressions	31
569-584	Omar Ismail Elhasadi Mohammed Saleh Alsayd Elhadi A. A. Maree	Conjugate Newton's Method for a Polynomial of degree m+1	32
585-608	آمنة سالم عبد القادرقدروة آلاء عبدالسلام محمد سويسي ليلى علي محمد الجاعوك	الصحة النفسية وعلاقتها بتقدير الذات لدى عينة من طلبة كلية الآداب والعلوم / مسلاته	33
609-625	نجاة سالم عبد الله زريق	المساندة الاجتماعية لدى عينة من المعلمات بمدينة قصر الأخيار وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية "دراسة ميدانية"	34
626-640	محمد سالم ميلاد العابر	"أي" بين الاسمية والفعلية عاملة ومعمولة	35
641-659	إبراهيم فرج الحويج	التمييز في القرآن الكريم سورة الكهف أُنموذجا	36
660-682	عبد السلام ميلاد المركز رجعة سعيد الجنقاوي	الموارد الطبيعية و البشرية السياحية بمدينة طرابلس (بليبيا)	37
683-693	Ibrahim A. Saleh Abdelnaser S. Saleh Youssif S M Elzawiei Farag Gait Boukhrais	Influence of Hydrogen content on structural and optical properties of doped nano-a-Si:H/a-Ge: H multilayers used in solar cells	38
694-720	فرج رمضان مفتاح الشبيلي	أجوبة الشيخ علي بن أبي بكر الحضيري (ت:1061 هـ - 1650 م)	39
721-736	علي خليفة محمد أجويلي	مفهوم الهوية عند محمد أركون	40
737-742	Mahmoud Ahmed Shaktour	Current –mode Kerwin, Huelsman and Newcomb (KHN) By using CDTA	41
743-772	Salem Msauad Adrugi Tareg Abdusalam Elawaj Milad Mohamed Alhwat	University Students' Attitudes towards Blended Learning in Libya: Empirical Study	42
773-783	Alhusein M. Ezarzah Aisha S. M. Amer Adel D. El werfalyi Khalil Salem Abulsba Mufidah Alarabi Zagloom	Integrated Protected Areas	43
784-793	عبد الرحمن المهدي ابومنجل	المظاهرات بين المانعين والمجوزين	44
794-817	رضا القذافي بشير الاسمر	ترجيحات الامام الباجي من خلال كتابه المنتقي " من باب العتاقة والولاء الى كتاب الجامع "	45

818-829	Fadela M. Elzalet Sami A. S. Noba omar M. A. kaboukah	IDENTIFICATION THE OPTIMUM PRODUCTION PROCESS OF THE HYDROGEN GAS	46
830	**الفهرس**		